



UNCTAD XIII

UNITED NATIONS CONFERENCE ON TRADE AND DEVELOPMENT

DOHA - QATAR 21-26 APRIL 2012



نشرة صحفية

UNCTAD/PRESS/PR/Doha/2012/022

Original: English

مجموعة ال 77 والصين تدعون إلى تعزيز الأونكتاد وإصلاح الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية

الاجتماع الوزاري الثالث عشر لمجموعة ال 77 يتزامن مع افتتاح الأونكتاد الثالث عشر والوزراء يدعون إلى اختتام جولة مفاوضات الدوحة بتوجه نحو التنمية وإلى خطوات لبناء القدرات الإنتاجية للدول الفقيرة

الدوحة، قطر، 22 إبريل 2012 - في اجتماع لها قبل ساعات من افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في دورته الثالثة عشرة، والذي ينعقد مرة كل أربع سنوات، دعت مجموعة ال 77 والصين إلى تقوية الأونكتاد وإلى دور أكبر للأمم المتحدة في "الحوكمة المالية والاقتصادية العالمية".

وقال الإعلان الذي تبناه الاجتماع الوزاري الثالث عشر لمجموعة ال 77 إن "الرسالة الرئيسية للأونكتاد الثالث عشر صدى خاص في عالم اليوم". ويعقد الأونكتاد الثالث عشر تحت شعار "العولمة المرتكزة إلى التنمية: نحو نمو وتنمية مستدامة للجميع".

وعكس الإعلان الوزاري مضمون عدة تقارير أصدرتها الأونكتاد مؤخرا عندما ذكر أن إصلاح الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية هو أمر مطلوب لضمان أن تتوزع فوائد الاقتصاد العالمي بطريقة تحقق نمو اقتصاديا ثابتا وطويل الأمد في الدول الأقل ثراء. وقال الإعلان أن مثل هذه الإصلاحات هي أمر غاية في الأهمية.

وقالت مجموعة ال 77 إنه يجب تقوية مجالات عمل الأونكتاد، وهي البحث والتعاون الفني مع الدول النامية وبناء التوافق بين أعضاء المنظمة ال 194، لأن "الأونكتاد" في وضع يؤهله للاستجابة للتحديات الحالية والناشئة التي تواجهها الدول النامية". ودعا الوزراء إلى تركيز أكبر من جانب المنظمة على مساعدة الدول النامية في توسيع قدراتها الإنتاجية، أي قدراتها الوطنية على إنتاج أنواع أكثر من البضائع وبضائع أكثر تطورا.

وأعربت المجموعة في إعلانها عن "القلق الشديد من عدم حدوث تقدم في جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية" وحثت على استكمال الجولة بما يؤدي إلى "نتائج متوازنة وطموحة وشاملة وموجهة نحو التنمية".

وقالت المجموعة إن آثار الأزمة الاقتصادية العالمية، وخاصة على الدول النامية، تحتاج إلى مواجهتها بشكل مستمر. وأضافت المجموعة في إعلانها: "إن من المحتم أن يدعم النظام النقدي والمالي العالمي بشكل كامل التنمية المستدامة وأن يضمن نظام التجارة المتعدد الأطراف بشكل كامل أن تستخدم التجارة، من بين عوامل أخرى، كقاطرة للتنمية".

وأعربت المجموعة عن معارضتها "للإجراءات الحمائية والضغوط الاقتصادية الأحادية، وخاصة من جانب الدول الصناعية الكبرى" وقالت أنها "ترفض بشدة فرض قوانين وأنظمة لها تأثيرات تمتد إلى خارج أراضي الدولة الواحدة، وجميع أشكال التدابير القسرية المالية والاقتصادية والتجارية بما فيها فرض عقوبات أحادية على الدول النامية. وتدعو المجتمع الدولي إلى اتخاذ إجراءات عاجلة وفعالة لوقف استخدام هذه الإجراءات".

*** ** ***